

جورج جقمان*

الانتخابات التشريعية الفلسطينية والتحول السياسي في فلسطين

تأتي انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، المقرر إجراؤها في 25 كانون الثاني/يناير 2006، على خلفية حدثين كبيرين: الأول وفاة الرئيس عرفات في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، والثاني فشل مسار أوسلو كما تجسد في عدم التوصل إلى اتفاق بشأن "قضايا الحل النهائي" في كامب ديفيد في تموز/يوليو 2000. وسيترك الحدثان أثراً مهماً في الانتخابات النيابية المقبلة، سواء أُجريت في موعدها، أو أُجلت، أو اعتراها يوم الانتخابات ما يستدعي تأجيلها أو إعادة إجرائها.

تركة عرفات

إذا كانت وفاة الرئيس عرفات شكلت نهاية حقبة وأكثر من معنى، فإن أثرها الأكبر من منظور سياسي داخلي فلسطيني هو أنه لم يعد في الإمكان إبقاء النظام السياسي الفلسطيني كما هو بعد وفاة الرئيس الراحل. ذلك بأن عرفات لم يسع لبناء مؤسسة دولة حديثة بعد إنشاء السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها من مأسسة للجهاز الإداري البيروقراطي للحكومة، وقانون نافذ، وانتخابات دورية تضيف حراكاً سياسياً داخلياً، على سبيل المثال لا الحصر. لقد سعى لإنشاء سلطة كان هو شخصياً قادراً على التحكم فيها وإدارة دفتها لتحقيق الأهداف السياسية المتوخاة (1). وإذا كانت المناورة و"التكتيك" السمة الغالبة على سلوكه السياسي طوال فترة أوسلو، فإن الأهداف النهائية بانته بوضوح نسبي في إثر فشل محادثات كامب ديفيد، التي كان عرفات متردداً جداً في المشاركة فيها. وإذا كان من المتعذر معرفة ما كان من الممكن أن يكون حلاً مقبولاً للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي من منظور عرفات، فإن الخطوط العريضة لمحادثات طابا في بداية سنة 2001 تبقى مؤشراً إلى ذلك (2).

والواقع أن الرئيس عرفات هيمن على الحياة السياسية الفلسطينية بأكملها، وخصوصاً بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. ولم يكن مأل منظمة التحرير أحسن حالاً، ولا سيما بعد دورة الجزائر في سنة 1988، التي مهدت لمفاوضات مدريد. بعد تلك السنة، لم يعد هناك دور فاعل لمجالسها وهيئاتها، وبصورة خاصة في مرحلة أوسلو. فقد اضمحلت عناصر المأسسة فيها، وتمت شخصنة القرار السياسي وانحصاره إلى "مؤسسة الرئاسة"، أسوة ببنية السلطة الفلسطينية وحركة "فتح" أيضاً.

ومما لا شك فيه أن الرئيس الراحل سيحتل مركزاً متميزاً في التاريخ السياسي الفلسطيني، والعربي أيضاً. لكن الأدوات التي استخدمها في بسط سلطته الداخلية خلال حقبة منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج - وعلى وجه الخصوص خلال حقبة أوسلو - حتى وفاته، اعتمدت على نظام "زبائني (clientelist)" توزع فيه المنح المادية والتعيينات في المكاتب والدوائر الحكومية والترقيات وما إلى ذلك، من خلال "معتمدين" في سلسلة من الحلقات المتصلة عمودياً، حتى تصل إلى الرئيس نفسه مباشرة. وبهذا كان عرفات بشخصه الصمغ اللاصق للنظام

السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، وداخل حركة "فتح" أيضاً، الأمر الذي أدى إلى تفتتها بعد وفاته إلى محاور متعددة وإن كانت دائماً موجودة. لكن وفاة عرفات أزلت العنصر الضابط ونقطة التوازن داخل الحركة في غياب المؤسسة فيها أيضاً، وهو ما ظهر بوضوح في الترشيحات لانتخابات المجلس التشريعي. ولم تعتمد سلطة الرئيس عرفات داخلياً على "كارزمية"، كما يتردد في كثير من الكتابات الصحافية، ولا سيما بعد وفاته. فلم يكن له شخصية كارزمية بالمعنى الذي أسس له ماكس فيبر، ولم يتصف بالقدرة على القيادة من خلال إلهاب حس الجماهير أو إخراج ما في مكنون نفسه من مشاعر وأفكار (articulation)، تلك القدرة التي يتصف بها الشعراء والقادة الكارزميون. (3) إنما هذا لا ينتقص من قدرات أخرى بارزة كانت لديه، وأسعفته طوال أربعة عقود في معترك السياسة الفلسطينية والعربية والدولية.

حافظ الرئيس عرفات، منذ إنشاء السلطة الفلسطينية في سنة 1994 حتى وفاته، على واجهة من التعددية السياسية ضمن إطار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والتي تمثلت فيها قيادات "الداخل"، ومن عاد إلى أرض الوطن من قيادات "الخارج". لكن اللجنة التنفيذية كانت في آليات عملها أقرب إلى لجنة استشارية منها إلى لجنة لأخذ القرار. وقد عانت أغلبية الفصائل، الممثلة في اللجنة التنفيذية، ضعفاً كبيراً في قدرتها على إيجاد وزن وثقل لمواقفها إزاء موقف عرفات. كما عانت في معظمها من ضمور قواعدها في الداخل، من أعضاء ومناصرين، بعد فقدان قواعدها في لبنان وثقلها الميداني وبروز ظاهرة المغتربين عن الأحزاب والفصائل، وخصوصاً بين اليسارية منها. وقد أفقدها ذلك الثقل الجماهيري الضروري لتثبيت مواقعها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بخلاف حركة "حماس" التي لم تكن ممثلة في أي من هيئات المنظمة ومجالسها.

وقد اتسم النظام السياسي الفلسطيني في حقبة أوسلو بالانسداد؛ أي بغياب الآليات التي تسمح بدخول قوى جديدة أو بروز أحزاب أو حركات غير تلك الممثلة في أطر منظمة التحرير، لتأخذ دوراً في القرار السياسي من داخل، وليس من خارج، النظام السياسي الفلسطيني. وكان مرد ذلك أساساً غياب الانتخابات، سواء البلدية منها أو التشريعية. ويستثنى من ذلك انتخابات المجلس التشريعي الأولى التي أجريت في كانون الثاني/يناير 1996، والتي قاطعها عدد من الفصائل والحركات، الأمر الذي أدى إلى وجود أغلبية من حركة "فتح" في المجلس. وبما أن حركة "فتح"، بمن في ذلك ممثلوها في المجلس التشريعي، كانوا ضمن نطاق سيطرة الرئيس فقد بقيت "مؤسسة الرئاسة" محور القرار السياسي، الأمر الذي سينعكس من ناحية الأدوار بعد الانتخابات التشريعية المقبلة إن أجريت في موعدها؛ إذ من المتوقع أن يصبح المجلس الجديد أحد المحاور الرئيسية لصنع السياسة الفلسطينية.

وكان من الجلي أن تعددية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لا تعكس التعددية في واقع الحال على الأرض في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا لم يكن فقط بسبب وجود حركة "حماس" خارج النظام السياسي الفلسطيني في حقبة عرفات بعد إنشاء السلطة الفلسطينية. فقد أظهرت استطلاعات الرأي في الضفة والقطاع، خلال سبعة أعوام، أن نسبة تتراوح بين 25% و50% (تبعاً للوضع الذي تم فيه الاستطلاع) ترغب في خيار آخر غير "حماس" و"فتح". لكن بسبب انسداد النظام السياسي أمام دخول أطراف جديدة فيه عن طريق الانتخابات، تعذر ظهور أحزاب أو حركات أو كتل انتخابية جديدة إلى جانب "حماس" و"فتح"، كما لم تسنح الفرصة للفصائل اليسارية في منظمة التحرير لتجديد شرعيتها من خلال الانتخابات، أو تحديد حجم التأييد الفعلي لها لدى الجمهور. إنما من المتوقع أن يحتل ممثلو "التيار الثالث" (أي غير "حماس" و"فتح") في الانتخابات المقبلة موقعاً ما في المجلس التشريعي المقبل، وإن كان من الصعب تحديد حجمه مسبقاً قبل إجراء الانتخابات.

وبخلاف عدد من الدول العربية التي يشكل فيها "أمن الدولة" أولوية أولى للحفاظ على النظام القائم، فتحكم أجهزة الأمن فيها بشكل مباشر أو غير مباشر كشريكة حقيقية في الحكم، اتسم حكم عرفات بعد إنشاء السلطة الفلسطينية بتعدد الأجهزة الأمنية وعدم مركزتها في قيادة موحدة غير قيادته هو شخصياً. وكانت هذه الأجهزة تتنافس فيما بينها، وأحياناً تتصارع باستخدام السلاح في فترات متعددة خلال عهده. وبعد وفاته بقي الوضع على حاله، وازداد هذا التفتت في الانتفاضة الثانية، الأمر الذي ترك أثراً داخلياً وخارجياً في الوضع الفلسطيني في الضفة والقطاع. وأضحى مطلب إيقاف "الفلتان الأمني" يلقي تأييداً واسعاً من الجمهور الفلسطيني، وخصوصاً أنه استجبت على ما هو موجود ميدانياً مجموعات متنوعة مسلحة تنتسب إلى عدة أطراف، ولا تتبع مركزياً أي طرف واحد قادر على ضبط سلوكها. وكان مرد هذا المطلب لدى الجمهور الشعور بفقدان الأمن الشخصي وحكم القانون، وتم التعبير عنه بوضوح في استطلاعات الرأي، وفي المطالبات الملحة في الصحف والندوات والعرائض المرفوعة إلى السلطة الفلسطينية.

وقد تقاطع ذلك مع مطلب إسرائيل والولايات المتحدة بمركزة الأجهزة الأمنية، وحل مختلف الميليشيات المسلحة، وإيجاد قيادة موحدة للأجهزة قادرة على السيطرة عليها. وعبر وزير الداخلية، نصر يوسف، بوضوح وصراحة أمام المجلس التشريعي في بداية سنة 2005 عن ضيقه من الوضع القائم بالقول أنه تسلم أجهزة أمنية تتكون من مجموعة شلل و"عصابات"، لا أكثر ولا أقل. لكن المطلب الخارجي بمركزة الأجهزة كان هدفه الأساسي إيجاد دولة أمنية أسوة بعدد من النظم العربية، مع الفارق أن الهدف بالنسبة إلى فلسطين هو إيقاف أشكال المقاومة المسلحة كلها.

وسيشكل هذا التقاطع بين "الداخلي" و"الخارجي"، نتيجة الانسداد في المسار السياسي، تحدياً كبيراً لأي مجلس تشريعي مقبل وللسلطة الفلسطينية المتجددة بعد الانتخابات. إن المعضلة الأساسية التي واجهت السلطة الفلسطينية في الانتفاضة الثانية ستبقى قائمة أمام المجلس النيابي المقبل. كما أن مطلب الجمهور بتوفير الأمان الشخصي يستدعي مركزة الأجهزة وحل مختلف المجموعات المسلحة، على افتراض أن السلطة الفلسطينية قادرة على ذلك. من جانب آخر، إن تم هذا ستتحمل السلطة الفلسطينية "الجديدة" بعد انتخابات المجلس التشريعي مسؤولية أية أعمال مقاومة مسلحة، حتى لو تم الامتناع من استهداف المدنيين داخل إسرائيل. فمعادلة أوصلو من منظور الولايات المتحدة وإسرائيل ما زالت قائمة؛ أي أن الآلية الوحيدة للتقدم في المسار السياسي هي "المفاوضات" في ظل ميزان قوى مختل لمصلحة إسرائيل بدعم سياسي من الولايات المتحدة. وبالتالي، فإن وجود سلطة فلسطينية "شريكة" في "المفاوضات" لا يستقيم، من منظور إسرائيل والولايات المتحدة، مع وجود مقاومة مسلحة، مهما تكن أشكالها. وفي غياب مسار سياسي مقنع للجمهور الفلسطيني ستبقى السلطة الفلسطينية المتجددة بين سندان الجمهور التواق إلى التقدم في "المشروع الوطني" لإنشاء دولة ذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين مطرقة إسرائيل والولايات المتحدة المطالبتين بوقف "الإرهاب" و"فكفكة بنيته التحتية"، في غياب إمكان واضح لقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في حدود سنة 1967. (4)

فشل مسار أوصلو وتراجع "المشروع الوطني"

أمّا المحدد الثاني الذي سيلقي بظلاله على الانتخابات المقبلة، فهو فشل مسار أوصلو، وما تلاه من انتفاضة ثانية، وانتهاء بإنشاء الجدار العازل في الضفة الغربية ومسعى رئيس الحكومة الإسرائيلية، أريئيل شارون، للمضي في فرض "حل" من طرف واحد، ورسم حدود الدولة الفلسطينية داخل الجدار. فحركة "فتح"، إضافة إلى تفتتها بعد وفاة

الرئيس عرفات، تعاني أيضاً، بصفتها "حزب السلطة"، جراء فشل المسار السياسي الذي تمت المراهنة عليه منذ عقد اتفاق أوسلو. ويكثر الحديث الآن في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي المقالات التي تظهر في الصحف المحلية وفي الندوات المتعددة، عن مصير "المشروع الوطني"، أي إقامة الدولة المستقلة، نظراً إلى أن ما يتم إنجازه على الأرض هو مشروع شارون ليس إلا. وبالتالي ينشأ التساؤل عن ماهية مشروع "فتح" التي قادت العمل السياسي الفلسطيني طوال فترة أوسلو.

وتعاني حركة "فتح" كذلك جراء اتهام الجمهور لها وللسلطة الفلسطينية بالفساد، سواء المالي أو الإداري. ولا عجب إذاً في أن استطلاعا للرأي، كان أنجز في كانون الأول/ديسمبر 2005، بيّن أن مكافحة الفساد تحتل مكاناً أعلى في سلم أولويات الناس من مكافحة الفقر لدى اختيارهم مرشحين للمجلس التشريعي، أي أنهم سيصوتون لمن يروونه أقدر على مكافحة الفساد.(5)

ومن الواضح أن العاملين المشار إليهما يعززان قوى المعارضة، بما في ذلك "حماس"، التي تجمع بين المقاومة خيار في غياب مسار سياسي مقنع للجمهور، وبين سمعة بالاستقامة و"نظافة اليد"؛ وكانت هذه واحداً من الشعارات التي رفعت في الانتخابات البلدية من جانب أكثر من طرف لاستمالة الناخبين. ولا عجب أيضاً في أنه خلال الانتخابات التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر 2005 في عدد من مدن الضفة الغربية الكبرى، إضافة إلى بلديات أصغر ومجالس قروية، كان أداء "حماس" مميزاً في المدن الكبرى، الأمر الذي اعتبره البعض مؤشراً إلى ما هو آت في الانتخابات النيابية.

وعلى الرغم من هذه التوقعات فإن استطلاعات الرأي المتواترة، لعشرة مراكز استطلاع على الأقل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما زالت تعطي "فتح" فرصة جيدة من حيث التأييد لها بين المستطلعين. وخلال الربع الأخير من سنة 2005، تراوحت نسبة التأييد لحركة "فتح" بين 35% و45% في بعض الاستطلاعات، ولم تزد النسبة التي حصلت عليها "حماس" على 35%.(6) من جهة أخرى، ثمة عدة متغيرات تؤثر في رأي الناخبين يوم الاقتراع، بينها الدعاية الانتخابية والوضع السياسي والميداني والاقتصادي، ومن ثم لا تشكل استطلاعات الرأي سوى مؤشر فقط لا يمكن الركون إليه كلياً. في كل الأحوال، إن استمرار تفتت "فتح"، أو توحيدها النسبي، سيرك أثراً في أدائها يوم الاقتراع. إضافة إلى هذا، فإن من ترشحه "فتح" خاصة في الدوائر الـ 16 سيحدث فارقاً أيضاً. إذ إن أحد التفسيرات الممكنة لأداء "فتح" الجيد في استطلاعات الرأي، لكن لا في الانتخابات البلدية، هو أن الجمهور يميز بينها وبين مرشحيها، أي أنه يؤيد "فتح" لكن ذلك مشروط بوجود مرشحين ذوي صدقية ولا يمثلون "القديم" الذي يريد الناخبون تغييره. وبهذا المعنى يمكن القول إن "حماس" التقطت "نبض الشارع" بتسمية قوائمها "الإصلاح والتغيير".

المعركة الانتخابية

حددت لجنة الانتخابات المركزية التي يرئسها الدكتور حنا ناصر، رئيس جامعة بير زيت السابق، تاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2005 كآخر يوم لتقديم أسماء المرشحين. وكان سبق ذلك بثلاثة أشهر على الأقل نقاشات وحوارات محمومة بين أطراف متعددة لتدارس صيغ التحالفات الممكنة في الانتخابات المقبلة. وبموجب قانون الانتخابات المعدل الذي أقره المجلس التشريعي، بعد نقاش دام ثلاثة أعوام، تقسم المقاعد النيابية الـ 132 نصفين: 66 مقعداً لدائرة واحدة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة وتوزع فيها المقاعد بناء على نظام التمثيل النسبي، و66 مقعداً توزع على 16 دائرة انتخابية في الضفة والقطاع، بنسبة عدد السكان في الدائرة، وتجرى فيها الانتخابات

بناء على النظام الأغلب. وجرى تحديد الحد الأدنى من المرشحين في القوائم الانتخابية التي تخصص فيها المقاعد بموجب التمثيل النسبي بسبعة.

في الدوائر الـ 16 ترشح 436 شخصاً لـ 66 مقعداً (أي بنسبة تقارب سبعة إلى واحد)، وذلك بحسب اللائحة الأولية التي أعلنتها لجنة الانتخابات المركزية في 18 كانون الأول/ديسمبر، مع إمكان انسحاب بعض هؤلاء حتى موعد 1 كانون الثاني/يناير 2006.

وكانت المفاجأة الأولى في القوائم وجود اسم مروان البرغوثي على رأس قائمتين: قائمة "فتح" الرسمية، وقائمة "المستقبل" التي تشكلت من "الجيل الثاني" في "فتح" المنافس لما اصطلح على تسميته "الحرس القديم". (7) وبعد مفاوضات دامت عدة أيام تم حذف اسم مروان البرغوثي من قائمة "فتح" الرسمية بعد أن طلب منه أن يختار إحدى القائمتين لعدم جواز الترشح في قائمتين، كما أعلنت لجنة الانتخابات المركزية. وامتألت الصحف الفلسطينية بالتحليلات والتنبؤات فيما يتعلق بمصير حركة "فتح" في الانتخابات بوجود هذا الشرخ الواضح، وبدأت مساعي مكثفة لتوحيد القائمتين، ومفاوضات مع مروان البرغوثي في سجن "هداريم". وتم السماح له بالاجتماع مع مندوبين من الحركة مخولين متابعة الموضوع معه. وبدا كأنه يدير الحملة الانتخابية لـ "فتح" من سجنه. وانتهت الأمور بتوحيد القائمتين برئاسة البرغوثي، لكن الخلافات بين مراكز مختلف القوى في "فتح" ظلت قائمة، وعمت الفوضى في صفوفها، ولم تتورع مجموعات مسلحة تابعة بشكل فضفاض لـ "فتح" عن الاعتداء على المراكز الانتخابية ومقار تابعة للسلطة، وأحياناً على الشرطة الفلسطينية.

وكانت حركة "فتح" شكلت لجنة لمتابعة الانتخابات التمهيدية داخلها قبل إقفال باب الترشيح بعدة أشهر. لكن المشكلة الأساسية، أمام انتخابات داخلية مثل هذه يؤمل منها أن تفرز أسماء مرشحي الحركة للانتخابات النيابية، كانت معروفة منذ مدة؛ أي غياب معايير للعضوية متفق عليها. ونظراً إلى عدم مأسسة "فتح"، وعدم فاعلية مجالسها ولجانها الداخلية، والفقدان النسبي لشرعيتها داخل الحركة، وكون آخر مؤتمر لها عقد في سنة 1989 في الجزائر، وغياب قوائم بأسماء الأعضاء، فقد شكلت الانتخابات التمهيدية الداخلية فتيل التفجر داخل الحركة. وجرى الطعن في نتائجها من جانب عدة مرشحين في هذه الانتخابات، وشابها ادعاءات بالتزوير وبتصويت أشخاص ليسوا في الحركة جرت إضافتهم إلى سجلات الأعضاء من باب حشد الأصوات لا غير.

وتعالت أصوات داخل الحركة تندد بغياب المعايير المتفق عليها لمن يرشح نفسه للانتخابات التمهيدية الداخلية. وأشار البعض إلى فوز مرشحين في هذه الانتخابات غير معروفين للجمهور، الأمر الذي يضعف فرص الفوز، وخصوصاً في القوائم الانتخابية، إذ إن المطلوب هناك أشخاص معروفون على صعيد الضفة والقطاع. واحتج آخرون أن هذه الانتخابات نجح فيها عدد من المناضلين "الميدانيين" الذين يجب مكافأتهم بطرق أخرى غير الترشح للانتخابات النيابية التي يلزمها خلفيات أخرى لها نصيب أكبر من العلم والمعرفة وسعة الاطلاع والمراس السياسي.

في المقابل اتبعت "حماس" آلية مدروسة للترشيح. فنظراً إلى أن استطلاعات الرأي أظهرت بوضوح أن جمهور "حماس" سينتخب القوائم على أساس اسم الحركة، كان القسم الأكبر للأسماء على قائمتها من أشخاص غير معروفين جميعاً للجمهور في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما في الدوائر الـ 16 الأصغر، حيث المنافسة ستكون شديدة، فقد رشحت "حماس" أشخاصاً معروفين لدى الناخبين في تلك الدوائر، بينهم عدد لا يستهان به من أساتذة الجامعات أو الأطباء أو المهنيين ذوي الثقافة العالية ويتمتعون بسمعة جيدة، إضافة إلى تحالفات مع مستقلين في بعض المواقع. وقد أفاد هذا "التكتيك" في الانتخابات البلدية "حماس"، وخصوصاً في نابلس التي حصلت فيها

قائمته على 13 من مجموع 15 مقعداً، وهذا أمر نادر الحدوث في نظام التمثيل النسبي. وقد ترأس قائمتها لبلدية نابلس مستقل لا ينتمي إلى "حماس"، لكنه من أبرز الشخصيات المعروفة والمحترمة في المدينة.

وخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2005، بدأت مشاورات مستمرة لفحص إمكان توحيد ممثلي "التيار الثالث" في قائمة واحدة. وعلى الرغم من وجود عدة قوائم ينطبق عليها هذا التوصيف (أي غير "فتح" و"حماس")، فإن أربعاً منها فقط يبدو أن لها حظاً في اجتياح نسبة الحسم (2%) في قوائم التمثيل النسبي: قائمة مصطفى البرغوثي ومستقلين؛ قائمة الجبهة الشعبية؛ قائمة سلام فياض وحنان عشراوي؛ قائمة تحالف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا. ويرجح معظم المراقبين عدم إمكان فوز القوائم الأخرى بأية مقاعد، نظراً إلى أن الناخب يجب أن يختار منها قائمة واحدة فقط، إضافة إلى التوقع أنها جميعاً تتنافس بشأن ما يتراوح بين 13 و16 مقعداً من مجموع الـ 66 مقعداً المخصصة للتمثيل النسبي (أي بين 20% و25%): إذ من المتوقع أن يذهب باقي المقاعد إلى "فتح" و"حماس". أما بالنسبة إلى باقي المقاعد الـ 66، فالباب مفتوح على مصراعيه لتكهنات يصعب التقدير فيها بدقة نظراً إلى أن في إمكان الناخب اختيار مرشحين محددتين ليسوا مدرجين في قوائم، فيشكل كل ناخب "قائمته".

وكانت المشكلة الأبرز أمام توحيد ممثلي هذا التيار هي ترتيب الأسماء في القوائم، أي من "يقود" التيار ويكون على رأس هذه القائمة. إضافة إلى ذلك، لم يكن في الإمكان الاتفاق على ترتيب الأسماء بتدرجها لأن الجميع كان يسعى للحصول على موقع يظن أنه "مضمون"، أي أقرب إلى المكان الأول من القائمة. واستمرت المفاوضات حتى الساعة الأخيرة قبل تقديم الترشيحات إلى لجنة الانتخابات المركزية من دون أن تسفر عن اتفاق. وقد انتقد عدد من الكتاب في الصحافة الفلسطينية ما اعتبره "ذاتية" مفرطة لدى المرشحين الأبرز في هذا التيار. غير أن هذا النقد يهمل عنصراً أساسياً رافق هذه الانتخابات، كونها أول انتخابات تجرى منذ سنة 1996 ويشترك طيف واسع فيها. فعدم حدوث انتخابات سابقة بمشاركة واسعة ترك الحجوم الفعلية للأحزاب والفصائل والمستقلين غير معروفة بشكل يتيح استخدامها كأساس لتدرج الأسماء في قائمة موحدة. وطرح اقتراح بإجراء استطلاع رأي لتحديد الأسماء الأكثر شعبية لدى الجمهور لغرض استخدامه كمعيار في الاختيار. لكن هذا لم يلق قبولاً لدى البعض، الأمر الذي أبقى الخلاف على حاله. وأبدى كثيرون من المعلقين أسفهم لعدم تمكن هذا التيار من التوحد بحيث يشكل نقطة توازن بين "فتح" و"حماس" في المجلس الجديد.

على الرغم من ذلك، يوجد مجال واسع للتحالف بعد الانتخابات بشأن قضايا محددة ستدرج في جدول أعمال المجلس الجديد، وستكون التحالفات غير مقصورة على ممثلي "التيار الثالث". إن خريطة التحالفات المقبلة فيما يتعلق بمختلف القضايا التي سيناقشها النواب الجدد معروفة في خطوطها العامة. ففي قضايا الإصلاح، على سبيل المثال، سيقف معظم ممثلي التيار الثالث إلى جانب "حماس"، وإلى جانب الإصلاحيين من "فتح". وفي قضايا مثل قانون العقوبات الذي احتجت "حماس" على عدد من بنوده وأرجأ المجلس البت في شأنه، أو الحد الأدنى لسن الزواج للمرأة، أيضاً على سبيل المثال، ستختلف التحالفات ويصبح موقف "فتح" المقرر الأساسي إذا كان موحداً.

المجلس الجديد

ومنظمة التحرير الفلسطينية

من القضايا المتوقعة أن يتم إدراجها في جدول أعمال المجلس المقبل ما اصطلح على تسميته "إعادة تفعيل" منظمة التحرير الفلسطينية. والواقع أن الموضوع برمته ستتم معالجته كـ "إعادة تفعيل" وإنما كإعادة هيكلة وتركيب من جديد. ذلك بأنه بعد الانتخابات النيابية لن تصلح المعادلات السابقة كأساس لاختيار أعضاء المجلس الوطني إن استمر تعذر انتخابهم من جانب الفلسطينيين في الشتات كما هو متوقع. ولن يقبل الممثلون الجدد في المجلس

التشريعي معادلات منظمة التحرير السابقة في تقسيم حصص الفصائل في المجلس الوطني الفلسطيني. وستكون نتائج الانتخابات للمجلس التشريعي أحد الأسس الرئيسية لتسمية أعضاء المجلس الوطني، وإن لم تكن الأساس الوحيد. فبعد أن تتضح حجوم مختلف الفصائل المشاركة في الانتخابات في الضفة والقطاع، لن يكون في الإمكان أن يطلب أي منها تمثيلاً أكبر حجماً مما تحصل عليه من نتائج. أما تمثيل هذه الفصائل والأحزاب في الشتات فمن المتوقع أن يكون مدار خلاف، لكن من غير المتعذر التوصل إلى صيغ توافقية يتم التوصل إليها بعد أخذ ورد.

إن إلحاحية "إعادة بناء" أطر منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها ومجالسها سيكتسب في فترة ما أولوية على جدول أعمال المجلس النيابي المقبل لعدة أسباب، منها أن هذا المطلب مرفوع من جهات وهيئات فلسطينية متعددة. إضافة إلى أن وحدة تمثيل الشعب الفلسطيني أمر لا يمكن إهماله بعد وفاة الرئيس عرفات، الذي جسّد بشخصه وحدة "الداخل" والشتات، وتم الإذعان لهذا الدور في الأغلب. علاوة على هذا، سيتنبه أعضاء المجلس التشريعي الجديد إلى أن تمثيل الفلسطينيين في الخارج، بسبب إلحاحيته، بدأ يتفتت بفعل ظهور عدة جمعيات أهلية في مختلف الدول تسعى لسد الفراغ الناجم عن عدم فعالية مجالس منظمة التحرير وهيئاتها. أخيراً وليس آخراً، إن انسداد الأفق السياسي أمام "المشروع الوطني" في المدى المرئي سيؤدي إلى التفكير ملياً في حل السلطة الفلسطينية، وهو المطلب الذي ظهر إلى العلن في نهاية سنة 2003، بوجود سلطة فلسطينية لا دور واضحاً لها، سواء في المقاومة أو المفاوضات. وإذا كان مشروع أوسلو اعتُبر من منظور فلسطيني أنه يمكن أن يفضي إلى "حل الدولتين" بالفهم الفلسطيني له، فإن مشروع شارون يخصص دوراً للسلطة الفلسطينية لا يتعدى دور بلدية كبرى لرعاية شؤون السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وإذا كان إنشاء السلطة الفلسطينية لم يهدف من وجهة نظر فلسطينية إلى ذلك، فلا بد، عاجلاً أو آجلاً، من أن ينشأ السؤال عن سبب وجودها ودورها، وما إذا كان من الأفضل أن تحل كي لا توفر غطاء للاحتلال.

لكن الخطوة الأولى على هذا الطريق تكمن في إعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية كعنوان سياسي للشعب الفلسطيني بأكمله، سواء انحلت السلطة الفلسطينية أو بقيت، ما دام الصراع مفتوحاً ولم يتم التوصل إلى حل مقبول فلسطينياً لكيفية إنهاء هذا الصراع المستمر منذ ما يزيد على مئة عام □.

(*أستاذ في برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت.

المصادر

(1) لقد كُتِبَ الكثير عن النظام السياسي الذي أنشأه عرفات بعد أوسلو، والذي يشكل امتداداً لأسلوب حكمه في حقبة منظمة التحرير في الخارج، سواء كان من باب التحليل أو التقييم. للاطلاع على وجهات نظر متوازنة بشأن الموضوع، راجع الفصول الأول والثاني والرابع في: M. Khan, G. Giacaman and I. Amundsen, eds. State Formation in Palestine (London: Routledge, 2004).

(2) راجع التلخيص الذي أعده المبعوث الأوروبي ميغيل موراتينوس لمحادثات طابا، مع الإشارة إلى أن هذه الوثيقة ليست رسمية ولا تشكل الموقف النهائي للطرفين المتفاوضين، إضافة إلى أن من المرجح أنه لم يكن في إمكان رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إيهود براك، إقرارها داخلياً حتى لو حاول. أنظر التلخيص المذكور في :
Ha'aretz, February 14, 2002.

(3) على الرغم من تعدد مدلولات كلمة "كارزما" في استخداماتها في الأدبيات المعاصرة، فلعل الأقرب إلى حيازة عدد من صفات هذه الشخصية بين القادة العرب هم: جمال عبد الناصر، والسيد حسن نصر الله. راجع المفهوم المؤسس عند فيبر في:

Max Weber, *Economy and Society*, G. Roth and C. Wittich, eds. (Berkeley: University of California Press, 1978), vol. 2, pp. 1111-1158.

(4) راجع: جورج جقمان، "مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد عرفات"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد 62 (ربيع 2005)، ص 51 – 57.

(5) راجع استطلاع مركز البحوث والدراسات المسحية الذي تم بين 6 و8 كانون الأول/ديسمبر 2005:

www.pcpsr.org/survey/polls/2005/p18epressrelease.html

(6) راجع: المصدر نفسه. الرقم 45% يشمل مستطلعين لا يرغبون في المشاركة في الانتخابات، وترتفع نسبة تأييد "فتح" إلى 50% في هذا الاستطلاع إذا قصرت الإجابة على من سيشاركون في الاقتراع في الانتخابات.

(7) فيما يلي لائحة بالقوائم التي رشحت نفسها، كما أعلنتها لجنة الانتخابات المركزية، وبعد حذف اسم مروان البرغوثي من قائمة "فتح" الرسمية لعدم جواز وجود المرشح نفسه في قائمتين، مع الإشارة إلى إمكان انسحاب بعض القوائم أو تغيير الترتيب فيها حتى 2006/1/1:

1. قائمة البديل (تحالف الجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب، وفدا، ومستقلين).

2. قائمة فلسطين المستقلة (مصطفى البرغوثي والمستقلون).

3. قائمة الشهيد أبو علي مصطفى (الجبهة الشعبية).

4. قائمة الشهيد أبو العباس.

5. قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية (جبهة النضال الشعبي).

6. قائمة التغيير والإصلاح ("حماس").

7. قائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية – وعد (مستقلون).

8. قائمة الطريق الثالث (سلام فياض، وحنان عشراوي، ومستقلون).

9. قائمة الحرية والاستقلال (مستقلون).

10. قائمة المستقبل (برئاسة مروان البرغوثي).

11. قائمة العدالة الفلسطينية (مستقلون).

12. قائمة "فتح" (بعد إزالة اسم مروان البرغوثي من رأس القائمة).

ويلاحظ أن قائمة "فتح" تأتي في النهاية نظراً إلى أن اللائحة المعلنة من جانب لجنة الانتخابات المركزية ترقم القوائم بالتدرج وفق موعد تقديم القائمة إلى اللجنة. أي أن حركة "فتح" كانت آخر القوائم لوجود عدم اتفاق على المرشحين واستمرار المفاوضات حتى الساعة ما قبل الأخيرة للتسجيل.

وبعد فتح باب التسجيل مرة أخرى لمدة ست ساعات في 2005/12/28، بقرار من المحكمة الخاصة بقضايا الانتخابات، للتعويض عن الساعات الست التي تم فيها إغلاق مراكز لجنة الانتخابات المركزية احتجاجاً على اقتحام مسلحين لمراكز اللجنة في غزة ونابلس خلال فترة التسجيل، تم توحيد قائمتي "فتح" بقائمة واحدة، وبالتالي لم يعد هناك وجود لقائمة "المستقبل".

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx